أوراق البدائل

صور أوضح للقاع

عن الفقر والجوع والتضخم

محمد سلطان

منتدى البدائل العربي للدراسات (AFA)
العنوان: بناية وست هاوس، 3 ش جان دارك الحمرا، بيروت، لبنان، مكاتب أوليف جروف
Mail: info@afalebanon.org
Website: http://www.afalebanon.org
Twitter, Facebook: @AFAlternatives
Skype: arab.forum.for.alternatives
Youtube:https://www.youtube.com/channel/UCOoJBExCeXW7bO5JMaSPd1Q

FA

ROSA LUXEMBURG STIFTUNG
مكتب شـــمال إفريقيا
North Africa Office

منتدى البدائل العربي للدراسات
Arab Forum for Alternatives

صور أوضح للقاع
عن الفقر والجوع والتضخم

محمد سلطان

هذه الورقة هي جزء من كتاب حول "مؤشرات الاقتصاد البديل" والذي سيصدر قريبا والكتاب هو نتاج أعمال مؤتمر:

اتفاقيات التجارة الحرة ومؤشرات الاقتصاد البديل 2و3 ديسمبر 2018/بيروت، وتعبر فقط عن رأي كتابها ولا تعبر بالضرورة عن رأي منتدى البدائل العربي للدراسات أو أي مؤسسة شريكة

صور أوضح للقاع
عن الفقر والجوع والتضخم

محمد سلطان

ملخص

تحاول هذه الورقة مراجعة القياسات الرسمية، وتقديم قياسات بديلة، عن تحركات الفقر والجوع في مصر في الفترة من يوليو ٢٠٠٩ إلى يوليو ٢٠١٧. أحد النتائج الأساسية للورقة هي تقديم تقديرات بديلة عن نسب وأعداد الجوعى في مصر، بالإضافة إلى تقديمها تقديرات بديلة لقيم خطي الفقر والجوع[1]،[2] خلال فترة الدراسة. وذلك اعتمادا على منهجية قياس تقرحها الورقة كبديل أكثر دقة لتحديث قيم خطي الفقر والجوع من سنة لأخرى وبالتالي أكثر دقة في رصد أعداد ونسب الفقراء والجوعى وتطورها زمنيا.

محل الاختلاف الأساسي بين منهجية القياس التي تقترحها الورقة والمنهجية الرسمية، ينحصر في "طريقة تحديث قيم خطي الفقر والجوع "التي تتغير كل سنيتن. حيث تقترح الورقة منهجية لتحديثهما معتمدة على مؤشرات تضخم تخص الفقراء والجوعى[3]، بدلا من مؤشر التضخم العام الذي يُرجح أن المنهجية الرسمية تعتمد عليه لتحديث قيم خطي الفقر والجوع. وبالتالي كان الجهد الأساسي للورقة هو الوصول لتقديرات أكثر دقة عن مستويات التضخم التي يواجهها الفقراء والجوعى والتي تختلف جوهريا –وفقا لنتائج الورقة–عن مستويات التضخم الرسمية.

مقدمة: منطق قياسات الفقر

الفكرة الأساسية في حساب خطوط الفقر سواء بالطرق المحلية أو الدولية، هي وضع ثمن أو قيمة مالية للحاجات الأساسية للإنسان. فمعظم الأرقام التي نصادفها في خطوط الفقر الخاصة بأي بلد، يمكن وصفها ب " سعر " حصول الفرد على أردء أنواع (الطعام، السكن، الملبس، الرعاية الصحية، التعليم والمواصلات). كذلك أرقام خط الجوع، هي سعر أو تكلفة أن تأكل فقط. سعر الحصول على أقل وأردء كمية من الغذاء والتي تبقيك على قيد الحياة دون أن ينال منك الجوع.

---

[1] تستخدم الورقة مصطلحي " خط الفقر " و " خط الجوع "كبديل للتسميات الرسمية المصرية " خط الفقر القومي " وخط الفقر المدقع ".

[2] ما يسمى في الإحصاءات الرسمية المصرية خط الفقر المدقع ليس هو نفس الخط المشار إليه دوليا بنفس الاسم. Extreme poverty line خط الفقر المدقع المتعارف عليه دوليا هو ما يسمى في الإحصاءات المصرية بخط الفقر القومي. أما ما يطلق عليه مصريا "خط الفقر المدقع" والذي تعرفه المنهجية الرسمية المصرية بأنه " تكلفة البقاء على قيد الحياة " بتوفير أدنى حد لازم من الغذاء، هو أقرب –وليس مطابقا –إلى ما يطلق عليه دوليا حد نقص الغذاء undernourishment threshold أو حد الجوع .

[3] في دراسة إنجوس دايتن 2008 على قياسات الفقر الرسمية في الهند، وجد أن نسبة الفقراء تزيد من ٢٨,٣% في القياسات الرسمية إلى ما يقارب ٣١% إذا ما تم تحديث خط الفقر بمعدل تضخم الفقراء وليس معدل التضخم العام كما تفعل القياسات الرسمية في الهند وقتها. الجدير بالإشارة هنا أن الخطوط العريضة للمنهجية المتبعة في هذه الورقة مصدرها الرئيسي هي دراسة دايتن محل الذكر:

Deaton, A. 2008. "Price trends in India and their implications for measuring poverty." Economic and Political Weekly (43 (6): 43-49

هكذا يتم قياس معدلات الفقر والجوع في الاقتصاد، تعريفات نظرية تحاول وضع وصف دقيق/ بديهي للفقر والجوع ك "كحالات". كيف يكون حال الفقير وحال الجائع، ثم تأتي الطرق القياسية لتحول هذه " الحالة " إلى " كمية من الاستهلاك " ومن ثم إلى " سعر". كأنها تحدد السعر الذي يجب أن تدفعه لتكون خارج هذه الحالة من الفقر أو الجوع. وهؤلاء الذين لا تتجاوز دخولهم هذا السعر/ الخط سيظهرون في الإحصاءات كجائعين أو فقراء.

ما هي السلع التي يستهلكها الفقراء؟ هذا سؤال إجابته معروفة ومحددة منهجيا حتى قبل القيام بأي من مسوحات إنفاق الأسر الرسمية. ففي القياسات الرسمية هناك ما يسمى بسلة إنفاق للفقراء. هذه السلة أو هذه الكمية من الاستهلاك هي التي تحدد أصلا مفهوم الفقر والجوع. أن تكون جائع أو فقير يعني أن تستهلك أقل من هذه السلة المحددة بدقة. وبالتالي فإن هذه السلال لا تتغير –تقريبا–طالما لم يتغير التعريف الرسمي للفقر والجوع. ولكن الذي يتغير من سنة لأخرى هو كم المال اللازم لشراء سلة السلع الخاصة بالفقراء أو بالجوعى. هذا هو السؤال التي تحاول الاحصاءات الرسمية كل سنة أو اثنين الاجابة عليه.

عندما ننظر إلى خطوط الفقر والجوع باعتبارهما "أسعار"، حينها سيبدو سؤال ما الذي يحرك خط الفقر والجوع من سنة إلى أخرى، سؤالا سهلا جدا، إنها الأسعار، أسعار السلع والخدمات التي يستهلكها الفقراء والجوعى. إذا زادت أسعار سلة السلع التي يستهلكها الفقراء بنسبة ٥٠% خلال سنة هذا يعني أن خط الفقر يجب أن يرتفع ما يقارب الـ ٥٠% أيضا عن نفس الفترة.[4]

ورغم أن هذا الطموح، طموح تحديد حالة كالفقر أو الجوع بكل تفاصيلها بواسطة رقم أو سعر موحد عالميا أو داخل دولة بأكملها، هو طموح يمكن أن يخلق كثيرا من التعقيدات وعدم الدقة في القياسات، لأن حدود هذه الحالات لن تكون أبدا بنفس الحدة التي سيكون عليها الرقم أو السعر المخصص لقياسها. ولكن بغض النظر عن مدى قدرة هذه الطرق على التقاط حالة الفقر والجوع بدقة، فأن هذه النظرة إلى خطوط / حدود الجوع والفقر باعتبارهما " أسعار " يمكنها أن تفسر كثير من تحركات الفقر والجوع محليا وعالميا، يمكنها أيضا أن تكون مدخلا لنقد الطرق الرسمية سواء المحلية أو الدولية لقياس أعداد ونسب الفقراء والجوعى.

لذا، تعال/ي نتبنى هذه الرؤية السعرية للفقر والجوع لتكوين صورة أوضح عن هذا القاع في مصر.

[4] هناك مبرر نظري مفاداة أن خطوط الفقر يمكن أن تختلف نسب صعودها عن نسب صعود الأسعار. يستند هذا المبرر على فكرة التكيف وتغيير نمط الإنفاق. حيث يفترض أنه في حالة زيادة أسعار السلع التي يستهلكها الفقراء، فإنهم سيتجهون أولا إلى تقليل الكميات المستهلكة منها وثانيا سيحاولون استبدال السلع صاحبة الزيادات السعرية العنيفة ببدائل لم تصعد أسعارها بنفس العنف. يمكن أن ينطبق هذا الافتراض على سلوك فئات دخل كثيرة ولكن الجوعى والفقراء هم أقل الفئات التي ينطبق عليها هذا السلوك. لأن كميات ونوعيات استهلاكهم قليلة المرونة بشكل كبير. فكميات استهلاكهم وفقا للتعريفات الرسمية والمنطق، هي عند الحد الأدنى وكذلك نوعية استهلاكهم تكون خالية من أي رفاهية لذا يصعب تصور انهم يملكون قدرة تجنب معدلات التضخم من خلال تغير نمط استهلاكهم بتقليص الكميات أو الإحلال. ولكن هذا المبرر دائم التكرر خصوصا في الأوساط الرسمية، فالفصل الجزئي لتحركات خطوط الفقر عن تحركات الأسعار يمكن أن يعطي مراكز الاحصاءات الرسمية هامش حرية أكبر في تحديد قيم خطوط الفقر والجوع.

ما الذي يحرك خط الجوع في مصر؟

شكل رقم (1)

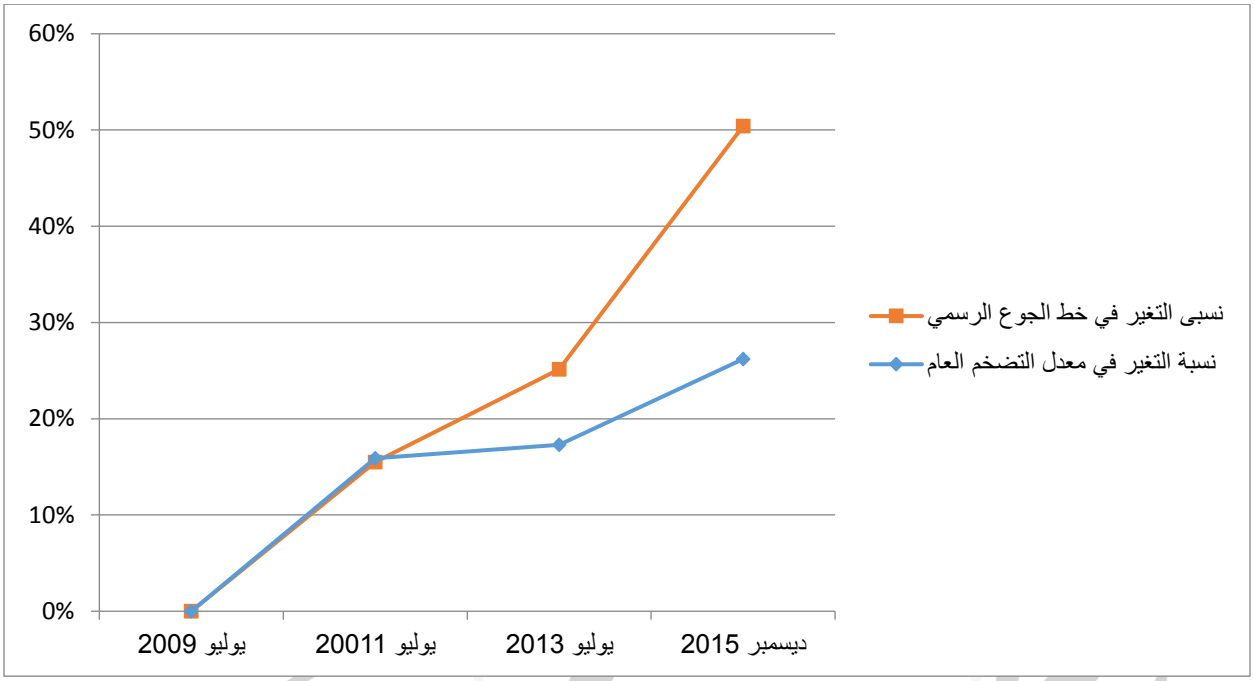

المصدر: بيانات الشكل من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري[5]

الخطين في الشكل السابق أحدهما يمثل نسبة التغير في قيمة خط الجوع الرسمي بمصر والخط الآخر يمثل نسبة التغير في مؤشر الأسعار "العام" عن نفس الفترة. وكلمة العام هنا تمثل مشكلة كبيرة، لأن خط الجوع يجب أن يحدث بمؤشرات تضخم للجوعى أو مؤشرات أسعار مستهلكين يتشابه نمط الإنفاق فيها مع نمط إنفاق الجوعى، أما إذا كان خط الجوع يتم تحديثه بمعدل التضخم العام فعلى الأرجح ستحدث أخطاء في تقدير خط الجوع، يكبر ويصغر حجمها وفقا للفارق بين معدل التضخم العام ومعدل تضخم الجوعى

ولكن تعال/ي نتجاوز عن هذه المشكلة التي ستكون محل تدقيق في القسم اللاحق، ونحاول الآن معرفة هل يتم تحديث خط الجوع الرسمي بواسطة معدل التضخم " العام" أم يتم تحديثه بواسطة أشياء كثيرة أخرى كما تحب أجهزة الإحصاء الرسمية أن تروج؟

يحاول الشكل مقارنة نسبة الصعود بين خطي الجوع ومعدل التضخم العام خلال فترة تبدأ من يوليو ٢٠٠٩ وتنتهي في ديسمبر ٢٠١٥. إذا كانت نسبة صعود الخطين متقاربة فهذا يعني أن خط الجوع الرسمي يتم تحديثه بواسطة أرقام التضخم العام، وهذه

[5] جميع البيانات الواردة في الورقة عن معدلات التضخم أو نسب الإنفاق من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري. ما لم يذكر غير ذلك.

الحالة يمكن أن تراها بوضوح في الفترة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١١حيث ارتفع خط الجوع بنسبة ١٥,٥ % عن هذه الفترة وارتفع مؤشر التضخم العام وقتها ١٥,٩%. لهذا يظهر الخطين ملتصقين ببعضهما في بداية الشكل.

ثم حدث أن ابتعد الخطين عن بعضهما. في ٢٠١٣ صعد خط الجوع بنسبة أكبر من صعود خط التضخم العام. وفي ٢٠١٥ زادت الفجوة بينهما، حيث صعد خط الجوع بنسبة تقترب من ٥٠% في حين أن خط التضخم صعد بنسبة ٢٨% فقط. أول تفسير سيرد إلى الذهن لهذه الفجوة الواضحة بين الخطين. هو أن تصريحات مراكز الإحصاء الرسمية صحيحة. يبدو أن خط الجوع لا يتم تحديثه بواسطة أرقام التضخم العام فقط، يبدو أن هناك أشياء أخرى إلى جانب حسابات التضخم هي التي تحرك خط الجوع.

النتيجة التي تبدو واضحة في الشكل السابق من انفصال تحركات خط الجوع عن معدلات التضخم العام هي نتيجة يمكن أن يقل تصديقنا لها كثيرا، إذا أضفنا معلومتين أو حدثين وقعا في الفترة التي يغطيها الشكل السابق.

في فترة تطابق الخطين في بداية الشكل، صعد مؤشر التضخم العام بنسب ١٥,٩%. الجدير بالذكر هو أن هذه النسبة تغطي فترة سنة ونصف فقط (من يناير ٢٠١٠ إلى يوليو ٢٠١١). أما نسبة ال ١٥,٥% ارتفاع في خط الجوع فهي تغطي فترة سنتين (من يوليو ٢٠٠٩ إلى يوليو ٢٠١١) وبالتالي فإن هناك نسبة تضخم ٦ أشهر لم تضافها الحسابات الرسمية إلى خط الجوع في هذه الفترة.

وفقا للبيانات الرسمية[6] تقترب نسبة التضخم في هذه الستة الأشهر من ٦,٧% وبغض النظر عن الأسباب التي دفعت أجهزة الإحصاء الرسمية إلى عدم اضافة هذه النسبة إلى خط الجوع في دورة ٢٠١١ إذا كانوا يحدثونه بأرقام التضخم العام. ولكن نسبة التضخم تلك (٦,٧%) تمثل تقريبا الفجوة بين نسبة صعود خط الجوع ومؤشر التضخم في الدورة التالية (٢٠١٣)، وكأنهم أعادوا اضافة نسبة التضخم التي أهملوها في دورة ٢٠١١ الى خط الجوع في ٢٠١٣.

بصيغة أخرى يمكن القول إن نسبة صعود خط الجوع في بحثي الدخل والإنفاق ٢٠١١ و٢٠١٣ مجتمعين هي ٤٠,٦٠%، ونسبة ارتفاع معدل التضخم العام للفترة نفسها هي ٤٠% أي أن تحركات مؤشر التضخم العام يمكنها تفسير حركات خط الجوع بنسبة تزيد عن ٩٨ % خلال الفترة من يوليو ٢٠٠٩ إلى يوليو ٢٠١٣. رغم الفجوة بين الخطين التي تظهر في شكل ١.

المعلومة الثانية مرتبطة بالفجوة العنيفة في تحركات الخطين في دورة ٢٠١٥.

في أكتوبر ٢٠١٥ قرر البنك الدولي رفع قيمة خط الفقر الدولي من ١,٢٥ دولار يوميا الى ١,٩٠ دولار. أي بنسبة ٥٢%، ولو لاحظت أن نسبة صعود خط الجوع – وكذلك خط الفقر –المصري في هذه الفترة كانت قريبة جدا من ٥٠%، كأن جهاز الإحصاء المصري قرر أن يكون نسبة ارتفاع خط الفقر والجوع قريبة من النسب العالمية بغض النظر عن مستويات التضخم المحلية.

هناك دلائل كثيرة ترجح أن تحديث خط الجوع المصري في دورة ٢٠١٥ جاء فقط ليواكب التحديث الدولي، من بين أكثر الدلائل وضوحا هو تخلي جهاز الإحصاء المصري عن الإطار الزمني المعتاد لإجراء بحث الدخل والإنفاق. فمنذ ٢٠٠٨–٢٠٠٩ أصبح

[6] تشير البيانات الرسمية إلى أن الرقم القياسي لأسعار المستهلكين لشهر يوليو ٢٠٠٩ كان ٩٣,٧ لسنة الأساس يناير ٢٠١٠.

بحث الدخل والإنفاق يجرى كل سنتين بدلا من ٥ سنوات ويغطي سنتين تبدأ من يوليو وتنتهي في يونيو. إلا سنة ٢٠١٥، غطى البحث سنتين ونصف تبدأ من يوليو ٢٠١٣ وتنتهي في ديسمبر ٢٠١٥. كأن البحث كان يحاول مواكبة نسبة الارتفاع في التحديث الدولي وكذلك مواكبة توقيته.

هاتان المعلومتان بالإضافة إلى أرقام الشكل السابق يرجحان أن خط الجوع المصري يتم تحديثه بأرقام التضخم " العام "، وأن هذا المعيار المحلي للتحديث تم التخلي عنه في أوقات التحديثات الدولية.

ورغم أن عدم تمسك البحث بمنهجية واحدة وتنقله بين المنهجيتين الدولية والمحلية يبدو أمرا غير صارم منهجيا ويمكن أن يخلق كثير من عدم الدقة في القياسات. إلا أن هذا التنقل الذي حدث في ٢٠١٥ وتبني البحث المصري نسبة الصعود الدولية لخط الفقر كان له أثر إيجابي على ما يمكن أن نطلق عليه " انحرافات التقدير " المتراكمة في خط الجوع المصري في السنوات السابقة ل ٢٠١٥.

والسبب الأساسي وراء ما تدعي هذه الورقة أنه انحرافات أو سوء في تقدير خط الجوع المصري. هو اعتماد البحث على مؤشر التضخم " العام " في تحديث خط الجوع. فمؤشر أسعار المستهلكين العام لا يستطيع – على الأرجح –أن يرصد التضخم الذي يواجهه الجوعى بدقة وبالتالي لا يستطيع أن يحدث خط الجوع بدقة.

ضرورة تدشين مؤشرات تضخم للجوعى والفقراء.

توحي كلمات مثل " دشنوا مؤشرات تضخم للجوعى والفقراء" بأنها مطالبة سياسية أو اجتماعية، لكن هذه الكلمات تقال في سياق هذا البحث، باعتبارها ضرورة تقنية، فحتى إذا كنا مهتمين فقط برصد تطور نسب الفقراء والجوعى، دون أي نية لتقليل أعدادهم، فلن نستطيع التحرك خطوة واحدة تجاه رصد دقيق لأعداد ونسب الجوعى والفقراء دون مؤشرات تقيس ما يوجهوه هم تحديدا دون غيرهم من تضخم.

خط الجوع وفقا للتعريف الرسمي لجهاز الإحصاء المصري، هو خط يميز مجموعة الأشخاص الذين لا يكفي كل دخلهم لتلبية حاجتهم الأساسية من الغذاء. هم محبوسين في بند إنفاق واحد ولا يستطيعون الخروج منه. وبالتالي فإن التضخم الحادث في أسعار الغذاء هو فقط ما يخصهم، وليس التضخم العام الذي يدخل في حسابه بنود إنفاق أخرى مثل الثقافة والترفيه والخدمات الفندقية والمطاعم، والإنفاق على صيانة المركبات الخاصة، وغيرها من بنود الإنفاق التي لا تخص الجوعى بأي شكل.

البيانات الرسمية للتضخم نفسها تشير إلى أن معدلات التضخم في بند الغذاء مختلفة كثيرا، وغالبا ما تكون أعلى من معدلات التضخم في باقي بنود الإنفاق بمؤشر التضخم العام.

يمكنك/ي ملاحظة هذا الاختلاف بسهولة في الجدول رقم (١) الذي يظهر الأرقام القياسية الخاصة بمجموعة من بنود الإنفاق المختلفة ومنها الطعام. دائما ما يكون الرقم القياسي لأسعار الغذاء أعلى بكثير من الأرقام القياسية لبنود إنفاق أخرى مثل التعليم أو السكن ومستلزماته أو المواصلات. وبالتالي أعلى من الرقم القياسي لأسعار المستهلكين العام. بمجرد النظر إلى هذا الجدول

يمكن القول إن خط الجوع إذا تم تحديثه بواسطة مؤشر (تضخم الغذاء الرسمي) غالبا سيرتفع بشكل أعنف من الحالة التي سيحدث فيها بواسطة مؤشر التضخم العام.

جدول رقم (1)

الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين

حضر الجمهورية: يناير 2010=100

	June 2010	June 2011	June 2012	June 2013	June 2014	June 2015	June 2016	June 2017
الرقم العام	102.4	114.5	122.8	134.8	145.9	162.5	185.2	240.3
الطعام والمشروبات	105.9	126.0	137.6	155.0	172.6	191.4	225.1	315.8
المسكن والمياه والكهرباء والغاز والوقود	99.3	100.4	107.7	113.1	117.1	124.2	130.8	140.9
الرعاية الصحية	100.0	101.9	102.0	114.8	128.6	131.2	172.5	194.3
النقل والمواصلات	100.6	101.7	104.5	107.3	114.2	139.2	144.2	181.6
التعليم	100.0	124.3	136.6	152.2	157.9	196.9	219.0	246.0
السلع والخدمات المتنوعة	100.7	103.2	104.5	105.3	106.3	111.5	121.1	159.8

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء

ما يزيد الوضع تعقيدا، هو أن التضخم الظاهر في بند الغذاء في البيانات الرسمية لا يخص الجوعى أيضا، أو لا يمكن معالجة خط الجوع بتضخم الغذاء الرسمي، لأن سلة الغذاء في المؤشر الرسمي هي الأخرى تحتاج إلى ضبط كي تقترب من نمط إنفاق الجوعى على الغذاء.

المشكلة الأساسية في حسابات تضخم بند الغذاء الرسمية، أنها محسوبة على نمط إنفاق يشبه نمط إنفاق الشرائح متوسطة الدخل وليس نمط إنفاق الجوعى والفقراء، الجدول التالي يوضح نسب الإنفاق على الغذاء المعتمدة رسميا في بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك٢٠١٥. يمكنك بسهولة ملاحظة الفرق الكبير بين هذا النمط المعمم رسميا ونمط إنفاق الجوعى، فلا يعقل أن ينفق جائع على اللحوم والأسماك والفاكهة ما يقارب ال٤٥% من دخله الذي لا يكفي أصلا لسد جوعه بأردأ أنواع الطعام.

جدول (2)

نسب الانفاق الرسمية على بنود الطعام والشراب.

اللحوم	**%29.8**
الخضروات	**%13.9**
الألبان والجبن والبيض	**%13.7**
الحبوب والخبز	**%11.2**
الزيوت والدهون	**%7.9**
الأسماك	**%6.7**
الفاكهة	**%6.4**
السكر والأغذية السكرية	**%4.7**
المشروبات	**%3.7**
منتجات أخرى	**%2**

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، تقرير أهم مؤشرات بحث الدخل والانفاق والاستهلاك ٢٠١٥

في النمط الرسمي للإنفاق على الغذاء تظهر نفس المشكلة التي واجهتنا في النمط الرسمي للإنفاق العام، ماذا لو كانت السلع الغذائية التي يتركز معظم إنفاق الجوعى عليها، مثل الحبوب والخبز والخضروات والزيوت والمواد السكرية. ماذا لو كانت هذه السلع تصعد بمعدلات أعلى أو أقل من السلع التي تستحوذ على وزن نسبي كبير في نمط الإنفاق الرسمي على الغذاء، مثل اللحوم والأسماك. حينها سيكون معدل التضخم في بند الغذاء الرسمي غير معبر عن التضخم الذي يواجهه الجوعى. وهي حالة سيظهر التحليل التالي أنها متكررة الحدوث في مصر.

قبل استعراض نتائج مؤشر أسعار المستهلكين الجوعى الذي تقترحه الورقة، سأحاول سريعا توضيح كم هي ضرورية عملية مراجعة نسب التضخم التي نعتمد عليها لتحديث خطي الجوع والفقر في مصر. البيانات الرسمية المصورة في شكل ٢ ترجح أن نسبة زيادة أو نقص طفيفة جدا، وليكن ٥% في القيمة المالية لخط الجوع، يمكن لهذه النسبة الطفيفة أن ترفع/ تخفض نسبة السكان الجوعى بأكثر من ٢٠%.

شكل رقم 2

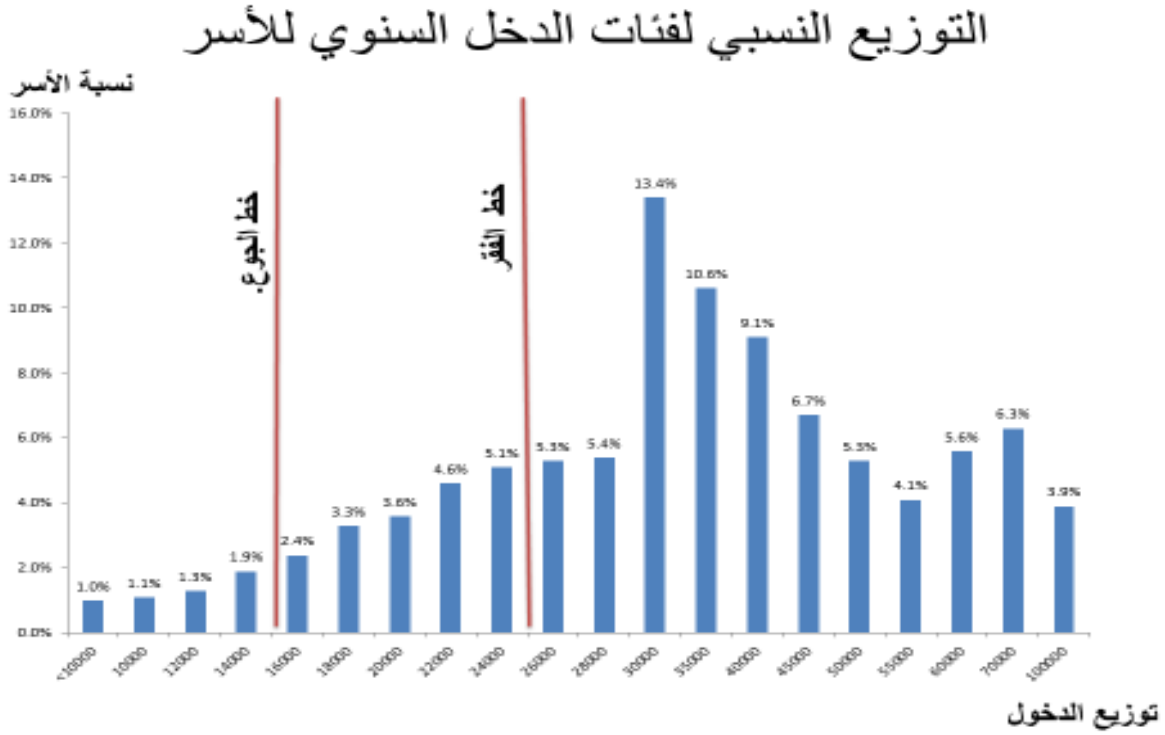

يوضح شكل ٢ خريطة توزيع الدخل السنوي للأسر وفقا لبيانات بحث الدخل والانفاق ٢٠١٥. خطي الجوع الفقر في الشكل محسوبان ليمثلا قيمهما السنوية للأسرة[7]. الأسر الجوعى من هم أسفل ١٦ ألف جنيه كدخل سنوي والفقراء تحت خط ٢٦ ألف جنيه. ما يحاول هذا الشكل اظهاره هو مدى ازدحام المنطقة التي يقف فيها خطي الجوع والفقر.

نسبة الجوعى وفقا للبيانات الرسمية في ٢٠١٥ هي ٥,٣% شخص، ونسبة الفقراء هي ٢٧,٨%. هذا يعني أن المنطقة الضيقة جدا بين خط الجوع وخط الفقر وهي تقريبا ١٠ ألف جنيه سنويا للأسرة. يوجد بها ٢٢,٥% من المصريين.

ولاستيعاب مدى ازدحام هذه المنطقة بين خطي الجوع والفقر تعالى نقارنها بالمنطقة العليا في خريطة توزيع الدخل. هناك أقل من ٢٠% من الأسر موجودون في المنطقة بين مستويين دخل ٥٥ ألف جنيه سنويا و٧ مليون جنيه. أي أن هناك مساحة تمتد لأكثر من ٦,٨ مليون جنيه سنويا يسكن بها عدد أسر أقل من عدد الأسر التي تسكن في المساحة الضيقة: **ال) ١٠ ألف جنيه** (الفاصلة بين خطي الجوع والفقر. يمكن القول اعتمادا على البيانات الرسمية أن هذه ال ١٠ ألف جنيه هي ثاني أكثر المناطق

[7] القيم الموجودة في الشكل لخطي الفقر والجوع هي قيم " تقريبية " لأن متوسط عدد الأفراد للأسر الفقيرة والجائعة غير محدد بدقة في البيانات الرسمية. وبالتالي يصعب تحويل خط الفقر أو الجوع للفرد إلى خط فقر أو جوع للأسرة. ولكن على الأرجح هامش الخطأ في هذه التقديرات ضئيل بالشكل الذي لا يؤثر على محتوى التحليل المعتمد على هذه التقديرات.

ازدحاما في خريطة توزيع الدخل المصرية. وأكثر المناطق ازدحاما هي ال ١٠ الاف جنيه التي تعلو خط الفقر مباشرة حيث يسكن في هذه المنطقة أكثر من ٢٤ % من الأسر.

ما تقوله البيانات الرسمية المصورة في الشكل السابق أن خطي الجوع والفقر إذا تحركا قليلا يمينا أو يسارا، فإن أعداد ونسب الجوعى والفقراء ستختلف كثيرا. لأن منطقتي تحركهما مكتظة بالشكل الذي يجعل من كل ارتفاع وانخفاض طفيف في تقديراتهما المالية، أمرا يمكنه أن يضيف او يخفض الملايين في احصاءات الجوعى والفقراء. تشير هذه البيانات إلى الضرورة الملحة للتدقيق في نسب التضخم الذي نعالج بها تلك الخطوط أذا كنا نريد أن نرى / نقلص أحجام الفقر والجوع الحقيقية.

نتائج مؤشر أسعار المستهلكين للجوعى.

حاولت الورقة إنشاء مؤشر لقياس تضخم الجوعى. في الفترة من يوليو ٢٠٠٩ الى يوليو ٢٠١٧. تمهيدا لتحديث خط الجوع المصري بناء على أرقام هذا المؤشر.

ما يميز هذا المؤشر عن مؤشر أسعار المستهلكين العام الرسمي هو أنه مبدئيا الجوعى ينفقون فيه على الغذاء 100%[8] وليس 39.9% كما في المؤشر الرسمي. وما يميز مؤشر أسعار المستهلكين الجوعى عن المؤشر الرسمي الخاص بالغذاء، هما تعديلان أساسيان.

الأول هو تعديل نسب الإنفاق على فئات الغذاء المختلفة لتقترب أكثر من نمط إنفاق الفقراء والجوعى، مثل تقليل نسبة الإنفاق على اللحوم والأسماك والفاكهة من ٤٤,٤% من الدخل المنفق على الغذاء في المؤشر الرسمي، لتقترب من ٢٢% في هذا المؤشر، وزيادة نسب الإنفاق على مجموعات سلع مثل الحبوب كالأرز والفول والخبز لتصير أكبر بنود الانفاق بنسبة ٢٤,٢ % ويليها سلة الخضروات لتحتل نسبة قريبة من ٢١% ثم سلة اللحوم والدواجن والأسماك ويليها سلة والألبان والجبن والبيض، على النحو الموضح تفصيلا في جدول ٣.

جدول (٣)

أنظر الملاحق

التعديل **الثاني** الذي يحتويه هذا المؤشر هو حذف نسب التضخم التي تحدث في السلع المدعومة من الدولة. يقوم هذا التعديل على افتراض نظري وهو أن " الجوعى " يحتمل أن يحصلوا على سلع مثل الخبز والسكر والزيوت بأسعار مدعومة، وبالتالي فإن

[8] المشاهدات الواقعية والبديهة ترجح أنه حتى الأشخاص تحت خط الجوع بالتعريفات المحلية أو الدولية، على الأرجح ينفقون – ولو بشكل غير دوري – على أشياء أخرى غير الغذاء. هذه الفكرة يمكنها أن تغير منهجية حساب الجوع المحلية والعالمية بشكل كبير عما هي عليه الآن. فمثلا وفقا للمنهجية العالمية فإن الاشخاص الذين يستهلكون أقل من 1800 سعر حراري يوميا يوصفون بالجوعى. وبالتالي فإن القيمة المالية ل 1800 سعر حراري يمكن اعتبارها هي خط الجوع اليومي الدولي. ولأنه حتى الجوعى ملزمون بنفقات أخرى غير الغذاء، –ولو بشكل غير دوري وبنسب قليلة من الدخل – يرجح أن توجد حالات كثيرة يمتلك الأشخاص فيها القيمة المالية ل 1800 سعر حراري يوميا ولكنهم يستهلكون أقل من تلك الكمية من السعرات، أو يرجح أن يمتلك اشخاصا في مصر أكثر قليلا من 322 جنيه شهريا وهي القيمة المالية لخط الجوع الرسمي، ومع ذلك لا يستطيعون الوفاء بحاجاتهم الأساسية من الغذاء لأن جزءا من دخلهم يذهب لبنود إنفاق أخرى غير الغذاء. ولأن هذا البحث لا يشتبك مع المنهجيات الرسمية لقياس الجوع والفقر إلا في طريقة تحديث قيمهما المالية وكذلك لأنه لا توجد تقديرات محلية أو عالمية عن المكون غير الغذائي في نمط إنفاق الجوعى، لهذه الأسباب ستعتمد الورقة نسبة إنفاق 100% على الغذاء. باعتبارها أكثرا تعبيرا عن نمط إنفاق الجوعى من النسبة المستخدمة في الاحصاءات المصرية.

التحركات في أسعار السوق على هذه السلع لن تمسهم وفقا لهذا الافتراض. ولهذا تم حذف نسب التضخم الخاصة بهذه السلع من المؤشر في الفترة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٥. بصيغة أخرى يمكن القول إن هناك نسبة ١٠,٨٠% من الدخل في هذا المؤشر تخضع لنسبة تضخم (صفر%). وهذه الطريقة في الحساب بالإضافة إلى محاولتها مراعاة احتمال وجود الدعم العيني فهي أيضا تقلل من احتمالات انتاج هذا المؤشر لنسب تضخم مبالغ فيها، أو يمكن النظر إلى هذه النسب المحذوفة من التضخم باعتبارها معامل تصحيح لتجنب المبالغة في التقدير التي يمكن أن يقع فيها هذا المؤشر نتيجة اعتماده على بعض أنماط الانفاق التقديرية.

بعض نسب الإنفاق الواردة في هذا المؤشر مثل نسبة ٢٠,٩% إنفاق على الخضروات أو ٢٤,٢ % إنفاق على الحبوب والخبز هي نسب " تقديرية" وليست معتمدة على مسوحات ميدانية، فالنمط التفصيلي لاستهلاك الجوعى للغذاء يبقى شيء مبهم سواء في الاحصاءات المحلية المصرية أو الدولية. فجل ما يقال عن منهجية حساب نسبة الجوعى Prevalence of undernourishment في الاحصاءات الدولية –مثل المنهجية الخاصة بمنظمة الغذاء والزراعة العالمية FAO –هو أنهم الاشخاص الذي يتراوح استهلاكهم اليومي بين (١٤٠٠ الى ٢١٠٠) سعر حراري للفرد[9]، دون تحديد دقيق لنوعية وكمية السلع الغذائية التي يمكن أن يحصلوا منها على هذا الحد الأدنى من السعرات الحرارية. كذلك الحال بالنسبة للإحصاءات الرسمية المصرية التي تضع قيمة مالية للحد الأدنى للإنفاق على الغذاء الذي يبقيك على قيد الحياة) ٣٢٢ جنيه شهريا للفرد في ٢٠١٥ (دون تصريح تفصيلي بنمط الانفاق الخاص بهذه الفئة، أو كيف يوزع هذا المبلغ المحدد بدقة على نوعيات الغذاء المختلفة. ويمكن إعادة صياغة كلمة نمط إنفاق تقديري " بأنها –أي أرقام التضخم الذي سينتجها هذا المؤشر التقديري –على الأرجح لن تعبر عن التضخم الفعلي الذي يواجهه الجوعى بكل دقة، ولكنها –أي أرقام التضخم الذي سينتجها هذا المؤشر –على الأرجح ستكون أقرب إلى التضخم الذي يواجهه الجوعى من أرقام التضخم العام أو تضخم الغذاء الرسميين. بسبب اقتراب نمط الإنفاق في المؤشر البديل من نمط إنفاق الجوعى بشكل أكبر من المؤشرات الرسمية

أخر ما أود الإشارة إليه بخصوص مؤشر الجوعى هو أن التعديلات التي تميزه عن مؤشرات التضخم الرسمية كانت في جانب نسب الإنفاق فقط أما جانب أسعار السلع ونسب صعودها فقد تم اعتماد الأسعار الرسمية الواردة في التقارير الشهرية لمتوسط أسعار أهم السلع الغذائية.

[9] FAO, Sustainable Development Goals, Indicator 2.1.1 – Prevalence of undernourishment, Methodology. https://unstats.un.org/sdgs/metadata/files/Metadata-02-01-01.pdf

شكل ٣

الفرق بين معدل تضخم الجوعى ومعدل التضخم العام وتضخم الغذاء الرسميين

في الفترة من يوليو 2009 إلى يوليو 2017

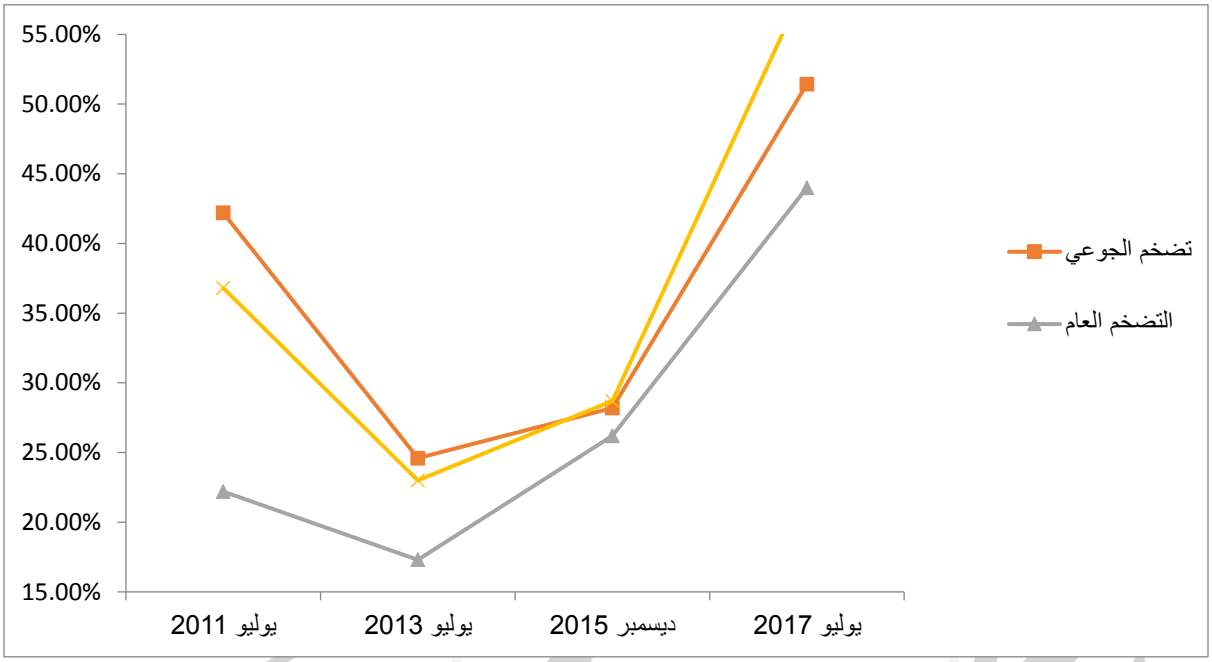

المصدر: خط التضخم العام وتضخم الغذاء من بيانات الجهاز المركزي للإحصاء وتضخم الجوعى محسوب بالمنهجية السالف ذكرها في متن الورقة.

أرقام تضخم الجوعى في الشكل السابق هي نتاج مؤشر أسعار المستهلكين البديل السابق تفصل منهجيته. يسهل ملاحظة الفروقات الهائلة بين نسب تضخم الجوعى ونسب التضخم العام.

في الفترة من ٢٠٠٩ الى ٢٠١١ كادت نسبة التضخم التي يواجها الجوعى (٤٢,٢%) أن تصل إلى ضعف نسبة التضخم العام (٢٢,٦%). وهذا الفارق يرجع إلى الارتفاعات المهولة في أسعار سلة الخضروات. وكذلك سلة الحبوب مثل الأرز والفول والقمح التي كان الرقم القياسي بها (٢٠٨) في هذه الفترة، مقارنة بارتفاعات طفيفة في أسعار سلع تحمل نفس نسب الإنفاق في مؤشر التضخم العام مثل السكن ومستلزماته والرعاية الصحية التي كان الرقم القياسي بها (١٠٧) عن نفس الفترة.

بالتدقيق في أرقام الشكل السابق يتضح أن الفجوة بين معدل تضخم الجوعى ومعدل التضخم العام هي فجوة غير مستقرة، حيث تتسع وتضيق وتعاود الاتساع مجددا، وسيتضح عدم الاستقرار في هذه الفجوة أكثر إذا ما تمت مقارنة معدلات تضخم الجوعى بمعدلات تضخم الغذاء الرسمية. فالفجوة بينهما صغيرة نسبيا في أغلب السنوات، وأحيانا تشير الفجوة إلى ارتفاع معدل تضخم الجوعى عن معدل تضخم الغذاء كما في السنوات من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٣ وأحيانا يقترب المعدلين جدا من بعضهما كما حدث

في الفترة من ٢٠١٣ الي ٢٠١٥، ثم يرتفع معدل تضخم الغذاء عن تضخم الجوعى بفارق ملحوظ كما حدث في الفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٧ مدعوما بارتفاعات أسعار السلع الغذائية التي لا ينفق الجوعى عليها كثيرا مثل اللحوم والأسماك والفاكهة.

عدم الاستقرار في هذه الفجوة يرجح أن المؤشرات الرسمية التي نمتلكها سواء مؤشر التضخم العام أو حتى مؤشر تضخم الغذاء، لا يمكنها أن تكون أداة جيدة لتقدير تضخم الجوعى، لأنه في حالة كانت هناك فجوة شبة مستقرة بين تضخم الجوعى وأي من معدلات التضخم الرسمية، كان من السهل احصائيا تقدير تضخم الجوعى اعتمادا على التضخم العام عن طريق اضافة أو حذف قيمة الفجوة، ولكن التحليل السابق لا يؤكد فقط أن هناك فجوة، ولكن أيضا أن هذه الفجوة تتسع أحيانا لتزيد عن ٩٠% وأحيانا تنخفض الى أقل من ١%.

هذا الوضع يزيد من ضرورة اجراء مسوحات ميدانية رسمية لتدشين مؤشرات جوعى وفقراء، أو على الأقل اتاحة البيانات التفصيلية التي تساعد على تدشين تلك المؤشرات بطرق أقل اعتمادا على التقديرات.

سياق تاريخي للإحصاءات وانحرافاتها.

شكل رقم (٤)

القيمة المالية لخطي الجوع الرسمي والبديل

(بالجنيه المصري)

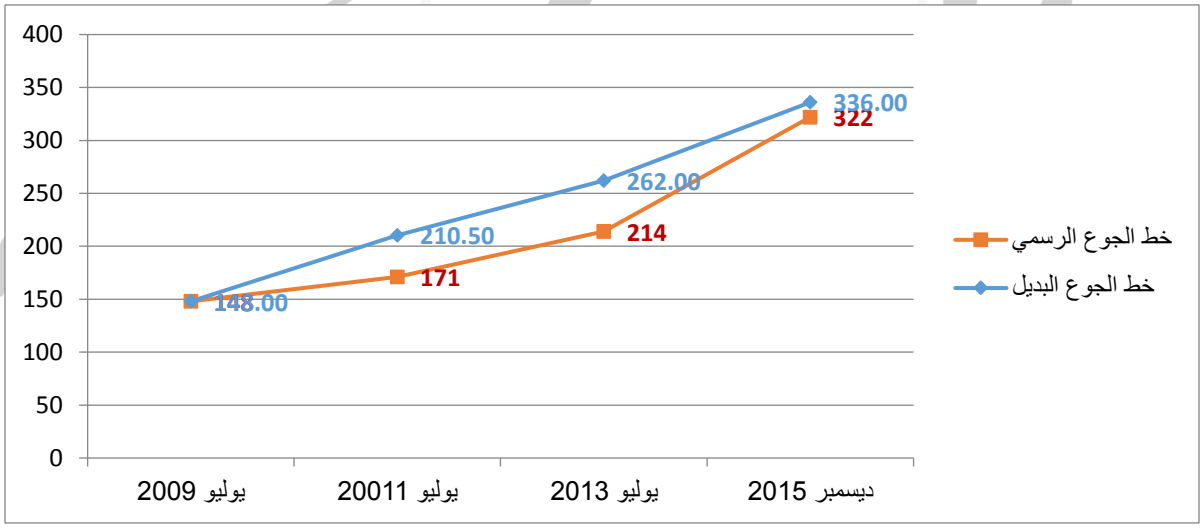

شكل ٣ يظهر قيمة خط الجوع الرسمي مقابل قيمة خط الجوع البديل الذي تم تحديثه باستخدام نسب تضخم الجوعى. سنة الأساس في هذا الشكل هي ٢٠٠٩ لذا يتطابق الخطين فيها، يمكنك ملاحظة الفرق الهائل بين الخطين والذي يعني أن نسب الجوعى الرسمية التي تم إعلانها في السنوات –بالأخص– ٢٠١١ و٢٠١٣ كانت أقل بكثير ما ستكون عليه لو كان خط الجوع يتم تحديثه بمعدلات تضخم الجوعى.

عندما تذكر سنة ٢٠٠٧–٢٠٠٨، تقفز إلى ذهن معظم المتابعين الاقتصاديين الأزمة المالية العالمية، تقريبا يستدعي رقم ٢٠٠٨ وحدة في دماغ الاقتصاديين لفظ أزمة مالية Financial crisis لكن في الأوساط الاقتصادية المهتمة بمسألة الغذاء هناك اسم مختلف لهذه الأزمة يسموها أزمة حروف F الثلاثة، food, fuel, financial Crisis. في ٢٠٠٨صعدت أسعار الغذاء عالميا بشكل عنيف جدا، وعادت أسعار الغذاء للارتفاع بعنف أكبر في سنة ٢٠١٠–٢٠١١.

شكل (٥) حركات أسعار الغذاء العالمية وفقا لمؤشر منظمة الغذاء والزراعة الفاو.

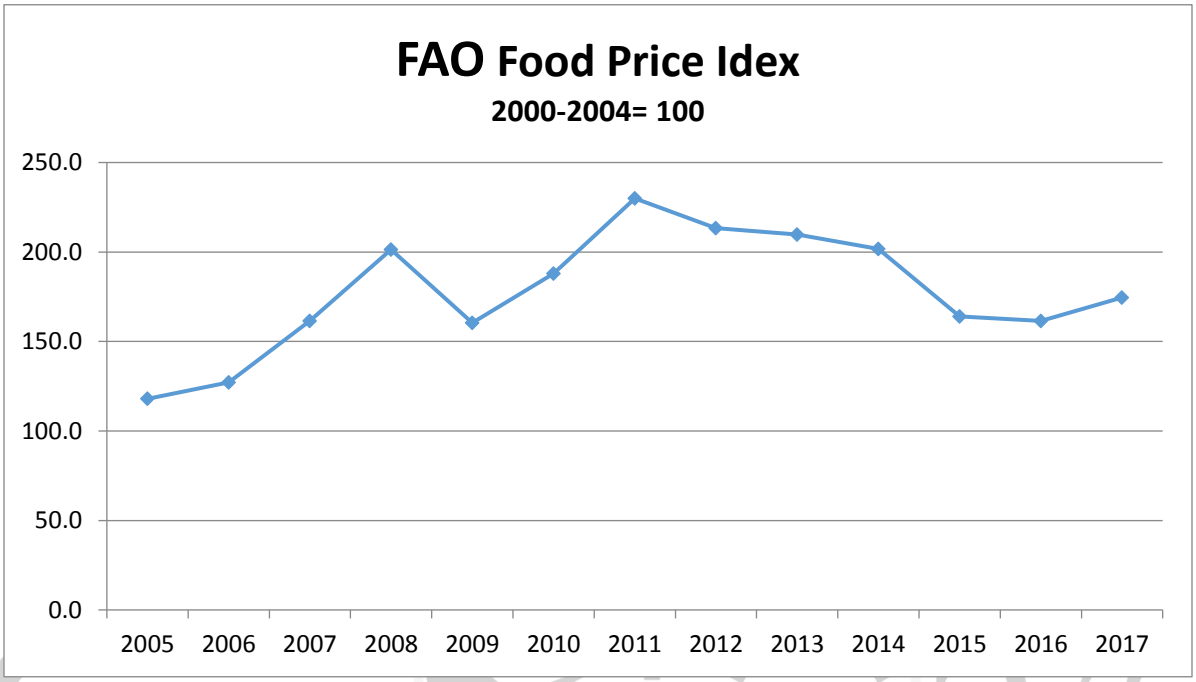

المصدر: http://www.fao.org/worldfoodsituation/foodpricesindex/en/

في ذلك الوقت كان تركيز المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي على مسألة الأمن الغذائي يتزايد خصوصا في المنطقة العربية، التي كانت رؤيته (b world bank،2009a)[10][11] أن المنطقة العربية تحمل أكبر نسبة زيادة في الطلب على الغذاء في العالم، وهذا يزيد من معضلة الأمن الغذائي بها خصوصا في ظل موجات الغلاء في أسعار الغذاء.

هذه الأجواء التاريخية، بالإضافة إلى أنها ترجح وجود انحرافات في قياسات الجوع في مصر وقتها، فهي أيضا تفسر أو تبرز بعض الأسباب السياسية لوجود هذه الانحرافات في القياس. تخيل أنه في ظل صعود عنيف في أسعار الغذاء عالميا ورهاب دولي من وضع الأمن الغذائي والجوعى خصوصا في المنطقة العربية، أصدرت دولة احصائيات تقول إنها رغم الأجواء الدولية السابق ذكرها وكذلك وجود اضطرابات سياسية شديدة بها) يناير ٢٠١١(، إلا أنها نجحت في تقليص نسبة الجوعى بها من

[10] World Bank,FAO,IFAD (2009a), Improving Food Security in Arab Countries (Washington, DC, World Bank)

[11] World Bank, (2009b), Operations: targeted food support to vulnerable groups affected by high food prices.

٦,١% عام ٢٠٠٨-٢٠٠٩ إلى ٤,٨% سنة ٢٠١٠-٢٠١١. بقدر ما تبدو نسبة جوعى ٤,٨% في هذه الأجواء أمرا غريبا وغير منطقي إحصائيا، إلا أنها على الجانب الآخر تبدو نجاحا مذهلا دوليا.

للأسف؛ نسبة ٤,٨% جوعى في سنة ٢٠١١، كانت على الأرجح نتيجة أخطاء في القياس أكثر من كونها نجاحا في تقليص أعداد الجوعى، وما يدعو للأسف بشكل أكبر أن قياسات الجوع في السنوات التالية، ستعتمد على هذه القيمة المنحرفة وما قبلها من قيم. وبالتالي ستستمر أخطاء التقدير القديمة في التأثير على التقديرات في السنوات اللاحقة لأنها سلسلة زمنية معتمدة على نفسها.[12]

جدول (٤) هو أحد نتائج الورقة التطبيقية الملحقة بهذه الدراسة لدينا عبد الله، يعرض الجدول نسب الجوعى المحسوبة اعتمادا على خط الجوع البديل مقابل نسبهم التي تم إعلانها في الإحصاءات الرسمية، وذلك وفقا لتوزيع الدخول في عينة بحث الإنفاق والاستهلاك الرسمية للسنوات محل الدراسة.

ما يظهر في هذا الجدول هو تاريخ مختلف للجوع في مصر. هناك ملايين من البشر تضاف إلى جماعة الجوعى فقط إذا استخدمنا منهجية قياس أكثر دقة من المنهجيات الحالية. في ٢٠١١ زادت نسبة الجوعى من ٤,٨% في الاحصاءات الرسمية إلى (9.6) % أي 7.6 مليون جائع نصفهم تقريبا لم يظهروا في الإحصاءات الرسمية. وفي ٢٠١٣ كانوا 8.1 مليون جائع منهم 4.4 لم يظهروا في الإحصاءات الرسمية. وفي ٢٠١٥ وهذه سنة مهمة للغاية كدليل على دقة المنهجية التي اتبعتها الورقة في قياس الجوع.

في ٢٠١٥ رغم ان الفرق بين اعداد الجوعى وفقا للمنهجية البديلة والرسمية يقترب من ٢مليون نسمة، الا انه في هذه السنة تحديدا تقاربت النسبتين الرسمية والبديلة بشكل أكبر من السنين الأخرى محل البحث، إذا أعدت النظر إلى شكل ٤ ستجد خطي الجوع الرسمي والمحسوب يتقاربان كثيرا. ولفهم أوضح لمعاني هذا التقارب تعال/ي نمر سريعا على منهجيات قياس الفقر والجوع الدولية.

جدول ٤

السنة	٢٠١٠-٢٠١١	٢٠١٢-٢٠١٣	٢٠١٥
نسبة الجوعى الرسمية	%4.8	%4.4	%5.3
	(3.820) مليون نسمة	(3.728) مليون	(4.770) مليون
نسبة الجوعى البديلة	%9.6	%9.3	%7.2
	(7.641) مليون نسمة	(8.133) مليون	(6.750) مليون

المصدر: ورقة دينا عبد الله "عن دقة العينة الاحصائية أو كيف يظهر المجتمع المصري في عينة بحث الدخل والانفاق والاستهلاك (تحت النشر).[13]

[12] ينطبق التأثير المستمر لانحرافات التقدير السابقة أيضا على خط الجوع المحسوب، فالمنهجية البديلة التي تطبقها الورقة اعتمدت قيمة خط الجوع الرسمية في 2009 باعتبارها سنة الأساس مما يعني أنه إذا كانت هناك انحرافات في تقدير هذه القيمة ستظل موجودة في تقديرات خط الجوع المحسوب.

[13] رغم أن الجهاز المركزي للإحصاء المصري، يعتبر العينة الجزئية التي يتيحها عن بيانات توزيع الدخل، هي عينة معبرة بشكل كبير عن العينة الكلية، إلا أن الورقة فضلت الاعتماد على معاملات تصحيح لزيادة دقة النتائج من العينة الجزئية، أو لتقليص الفرق المحتمل بينها وبين العينة الكلية. معاملات التصحيح تم حسابها عن طريق حساب الفروقات الطفيفة بين نتائج

هل سنحظى بإحصاءات أكثر دقة إذا اعتمدنا خط الفقر والجوع الدوليين؟

في يناير ٢٠١٨ كان سعر لتر الحليب كامل الدسم في القاهرة الكبرى هو ١٣,٣٥ جنيه مصري، وكان سعره في نيويورك عن نفس الفترة ١,١٤ دولار (أي ٢٠,٣٦ جنيه مصري إذا ضربتها في سعر صرف الجنيه / الدولار في السوق). لهذا السبب أخترع الاقتصاديون مؤشرات معامل القوة الشرائية Purchasing Power Parity Indexes (PPPs).

فلو كنا نعيش في عالم سعر اللبن وأسعار كل السلع والخدمات في القاهرة هي نفسها في نيويورك وتايلاند وكوبا وباقي أسواق العالم، لكانت حسابات الفقر في هذه الحالة أقل تعقيدا بكثير مما هي عليه الآن، كنا ببساطة سنأخذ قيمة خط الفقر الدولي ١,٩ دولار يوميا ونضربها في سعر صرف الدولار في السوق مباشرة لنحصل على خط الفقر المصري أو الخاص بأي بلد أخر.

ولكن لأن العالم مليء بأسعار نسبية غير موحدة، أسعار سلع في بلاد متعددة لا تستطيع أسعار الصرف السوقية أن توحدها. لهذا لا يمكن لأسعار الصرف السوقية أن تكون أداة دقيقة لتحويل قيمة خط الفقر الدولي إلى خط بالعملة المحلية. نحن نحتاج إلى سعر صرف عندما تعالج به سعر اللبن في نيويورك يعطيك نفس السعر في القاهرة وغيرها من أسواق العالم. سعر الصرف هذا يسميه الاقتصاديون سعر صرف معامل القوة الشرائية Purchasing Power Parity Exchange Rates، وهو نتاج مؤشرات أسعار تسمى بنفس الاسم PPPs.

يمكن القول إن مؤشرات PPPs تهدف إلى قياس التغيرات في القوة الشرائية مثلها مثل مؤشر التضخم الرسمي في مصر CPI. ولكن ال CPI طموحة أن يعرف التغيرات في القوة الشرائية للجنيه في مصر عبر الزمن (ما مقدار السلع التي كان يشتريها الجنيه في يناير ٢٠١٧ في مصر مقابل ما يستطيع شراءه الآن.) بصيغة أكثر انضباطا احصائيا يحاول ال CPI مقارنة قدرة الجنيه الشرائية مع نفسها في فترات سابقة وفقط.

أما ال PPPs تحاول معرفة التغيرات في قوة الجنيه عبر الزمن وكذلك عبر البلاد المختلفة. منهجية ال PPPs تحاول تسهيل المقارنة المكانية وليست الزمانية فقط. صممت هذه المؤشرات وكان أحد أهدافها جعلنا نستطيع مقارنة أعداد ونسب الفقراء في مصر مع عدد الفقراء في الهند مع عددهم في أي بقعة في العالم، لأن جميع هذه النسب تم إنتاجها بمعيار موحد وهو ال PPPs. وبغض النظر واقعية هذا الطموح وقدرة ال PPPs على تحقيقه، ما يهمنا هنا هو هل ال PPPs بدائل أفضل من المنهجيات المحلية لقياس الفقر.

هيكل مؤشرات PPPs يشبه كثيرا هيكل مؤشرات أسعار المستهلكين المحلية، فهي تتألف من جانب للإنفاق، كالإنفاق على الطعام والشراب والصحة والتعليم، ولكن نسب الإنفاق في ال PPPs عادة ما تأتي من الحسابات القومية للدولة وليس من بحوث الأسر كما في حالة مؤشرات أسعار المستهلكين التقليدية.

العينتين الكلية والجزئية عند نقاط معلومة، وهذا الاستخدام لمعاملات التصحيح جعل نسب الجوعى المحسوبة اعتمادا على العينة الجزئية تظهر في شكل نطاق (مثل من ٧,٢% إلى ٩%) في 2015. وما يوجد في جدول 4 من نسب للجوعى هي عند الحد الأدنى في هذا النطاق المحسوب، والذي يوجد تفصيل لأرقامه ومنهجية حسابه في الورقة التطبيقية لدينا عبد الله.

الجانب الآخر لمؤشرات ال PPPs هو الأسعار وهي نفس الأسعار المستخدمة في مؤشرات أسعار المستهلكين التقليدية، ومن خلال هذان الجانبان تحسب مؤشرات ال PPP، التغيير الذي يجب أن تطرق على أسعار الصرف الخاصة بها.

التشابه بين مؤشرات أسعار الـ PPP المعتمدة لتحديث خطوط الفقر دوليا ومؤشرات أسعار المستهلكين CPI المعتمدة لتحدث الفقر محليا، لا يقف فقط عند هيكلها، بل يمتد أيضا لدقتها. كلا النوعين من المؤشرات يمتلك نفس أوجه القصور في حساب التضخم الخاص بالفقراء والجوعى.

إنجوس دايتن. هو اقتصادي حاصل على نوبل في الاقتصاد ٢٠١٥، وإسهامه المركزي الذي حاز عنه هذه الجائزة هو انتقاده للطرق الاقتصادية التقليدية لقياس الفقر واللامساواة والرفاهة، أحد انتقاداته المركزية كان موجها إلى مؤشرات ال PPP الرسمية.[14][15]

اقترح دايتن مؤشرات بديلة يسميها مؤشرات معامل القوة الشرائية للفقراء Poverty-Weighted Purchasing Power Parity Exchange Rates PPPPs.

التعديل الأساسي الذي يقترحه دايتون على المؤشرات الرسمية هو نفس ما تقترحه هذه الورقة بالنسبة لمؤشر اسعار المستهلكين المصري. يرى دايتن أن نسب الإنفاق في مؤشرات ال PPP الرسمية لا تتشابه مطلقا مع نمط إنفاق الفقراء. لأن ما يحدد حجم نسب الإنفاق في الحسابات القومية يمكن أن يكون سعر السلعة نفسها وكميات استهلاكها العامة وليس نسبة إنفاق الفقراء عليها. لهذا يمكن أن تظهر السلع الرفاهية أو المعمرة في الحسابات القومية بأوزان نسبية مبالغ فيها لمجرد أن أسعارها مرتفعة مقارنة بالسلع الاستهلاكية التي يتركز إنفاق الفقراء عليها. وهناك كثير من الأسباب التي تجعل من نسب الانفاق الموجودة في الحسابات القومية وبالتالي مؤشرات ال PPP أكثر بعدا عن نمط إنفاق الفقراء والجوعى، أكثر حتى من مؤشرات أسعار المستهلكين التقليدية. جدول (٥) يحتوي نسب الإنفاق في مؤشر الـ PPP المصري في أخر تحديث معمول به الآن (٢٠١١).

جدول (5) أنظر الملاحق[17]

بنظرة سريعة على نسب الإنفاق في هذا الجدول يسهل تصور أخطاء التقدير الذي سيقع فيها المؤشر إذا حاول التقاط التضخم الخاص بالفقراء أو الجوعى.

[14] Deaton, A, and O Dupriez. 2011. "Purchasing power parity exchange rates for the global poor." American Economic Journal: Applied 3: 137-166

[15] Deaton, A. 2010. "Price indexes, inequality, and the measurement of world poverty." American Economic Review 100 (1): 5-34

[16] Deaton, A. 2013. "Reshaping the world: The 2005 Round of the International Comparison Program." Measuring the size of the world economy: the framework, methodology, and results from the International Comparison Program. Washington, DC: World Bank

[17] المصدر: برنامج المقارنات الدولي ICP ، البنك الدولي، https://goo.gl/1aLw17

نسبة الإنفاق على الغذاء فيه مثلا هي ٣٣% وليست ١٠٠% كإنفاق الجوعى أو ٦٧% كإنفاق الفقراء على الغذاء[18] بصيغة أخرى يمكن القول إننا لو طبقنا منهجية دايتن على مؤشر الـ PPP الخاص بمصر لتقريبه من نمط إنفاق الجوعى والفقراء، سنجد فجوة أكبر من التي وجدناها بين أرقام مؤشر أسعار المستهلكين للجوعى ومؤشر أسعار المستهلكين الرسمي، ولذلك لأن مؤشر الـ PPP أكثر انحرافا عن نمط إنفاق الفقراء والجوعى من مؤشر أسعار المستهلكين الرسمي.

على خلاف التصور الشائع، أن تبني منهجية دولية لقياس الفقر والجوع يمكن أن ينتج أعداد ونسب جوعى أدق، فإن البيانات السابق سردها توضح أن الآلية الدورية لتحديث قيمة خط الفقر من سنة لأخرى يعتريها نفس قصور المنهجيات المحلية، وغالبا ما تكون أشد انحرافا عن نمط إنفاق الفقراء والجوعى في البلاد الفقيرة.

الآن يمكن إدراك الحاجة الماسة إلى التحديثات غير الدورية لقيمة خط الفقر مثل تحديثه في ٢٠٠٥ من ١,٠٨ إلى ١,٢٥ دولار يوميا ثم في ٢٠١٥ ليصير ١,٩٠. فهذا الرفع للقيمة المطلقة لخط الفقر الدولي يمكنه أن يخفف قليلا من قصور منهجية تحديثه الدورية الـ PPPs، حيث يمكن النظر إلى هذه التحديثات غير الدورية باعتبارها محاولة لإضافة معدلات تضخم لم يستطع مؤشر الـ PPP رصدها في السنوات ما بين التحديث والآخر.[19] تزداد الحاجة إلى هذه التحديثات غير الدورية مع زيادة القصور في آليات التحديث الدورية.

ورجوعا إلى حديثنا عن دلالة التحديث/ التصحيح الدولي لخط الفقر في ٢٠١٥ على قصور المنهجية الرسمية بمصر لقياس الجوع. أو دلالته على دقة المنهجية البديلة التي تطرحها هذه الورقة.

فيما سبق رجحت الورقة أن نسبة الصعود الكبيرة التي سجلها خط الجوع الرسمي بمصر سنة ٢٠١٥ جاءت لتواكب تحديث خط الفقر الدولي، الذي صعد بنسبة ٥٢% فصعد خط الجوع المصري بنسبة ٥٠% رغم أن التضخم العام وتضخم الغذاء الرسميين في هذه الفترة لم يتجاوزا نسبة الـ ٢٨%. أي أن هناك نسبة تضخم تقترب من ٢٢% تم إضافتها إلى خط الجوع المصري فقط لتواكب التحديث الدولي.

ويمكن القول إن المنهجية المحلية المصرية استفادة من التحديث الدولي لخط الفقر لتضيف معدلات تضخم تخص الفقراء والجوعى لم يستطع مؤشر أسعار المستهلكين " العام" أن يلتقطها ويضيفها في السنين السابقة ل ٢٠١٥ وبالتالي فإن النقطة التي يقف عندها خط الجوع المصري في ٢٠١٥ هي أدق من النقطة التي كان سيقف عندها بدون التحديث الدولي لخط الفقر.

يمكنك/ي أن تعيد النظر لخط الجوع الرسمي وخط الجوع المحسوب بواسطة " مؤشر أسعار المستهلكين الجوعى" تحديدا في ٢٠١٥. أود التذكير أن خط الجوع المحسوب لم يلتفت إلى التحديث الدولي لخط الفقر في ٢٠١٥، نسبة صعوده محسوبة فقط على مؤشر أسعار المستهلكين الجوعى، ومع ذلك في ٢٠١٥ كانت قيمته قريبة –ولا تزال أعلى –من قيمة خط الجوع الرسمي

[18] سيتم التعرض لمصدر هذه النسبة في قسم " مؤشر أسعار المستهلكين الفقراء"

[19] هناك شيء من التبسيط في النظرة إلى نسبة الزيادة في التحديثات غير الدورية لخط الفقر الدولي باعتبارها معدلات تضخم تضاف إلى معدلات التضخم التي لم يستطع مؤشر الـ PPP رصدها، تكون هذه النظرة دقيقة في حالة عدم تغيير سنة الأساس ل مؤشراتPPP، أما في حالة تغيرها – وهي الحالة الشائعة – يكون التضخم الذي تضيفه التحديثات غير الدورية أقل من نسبة الزيادة الظاهرة في التحديث.

بعد التحديث. هذا الاقتراب يعني أن آلية التحديث الدورية لخط الجوع المحسوب لا تهمل كثيرا من معدلات التضخم التي يواجهها الجوعى عبر الزمن، كما يفعل مؤشر أسعار المستهلكين الرسمي أو ال PPPs. أو بصيغة أخرى تستطيع هذه المنهجية أن تحافظ على مجموع انحرافات أقل كثيرا من المنهجيات الرسمية فلا تحتاج إلى تحديثات غير دورية متكررة لتصحيح انحرافاتها السابقة.

شكل رقم (3)

القيمة المالية لخطي الجوع الرسمي والبديل

(بالجنيه المصري)

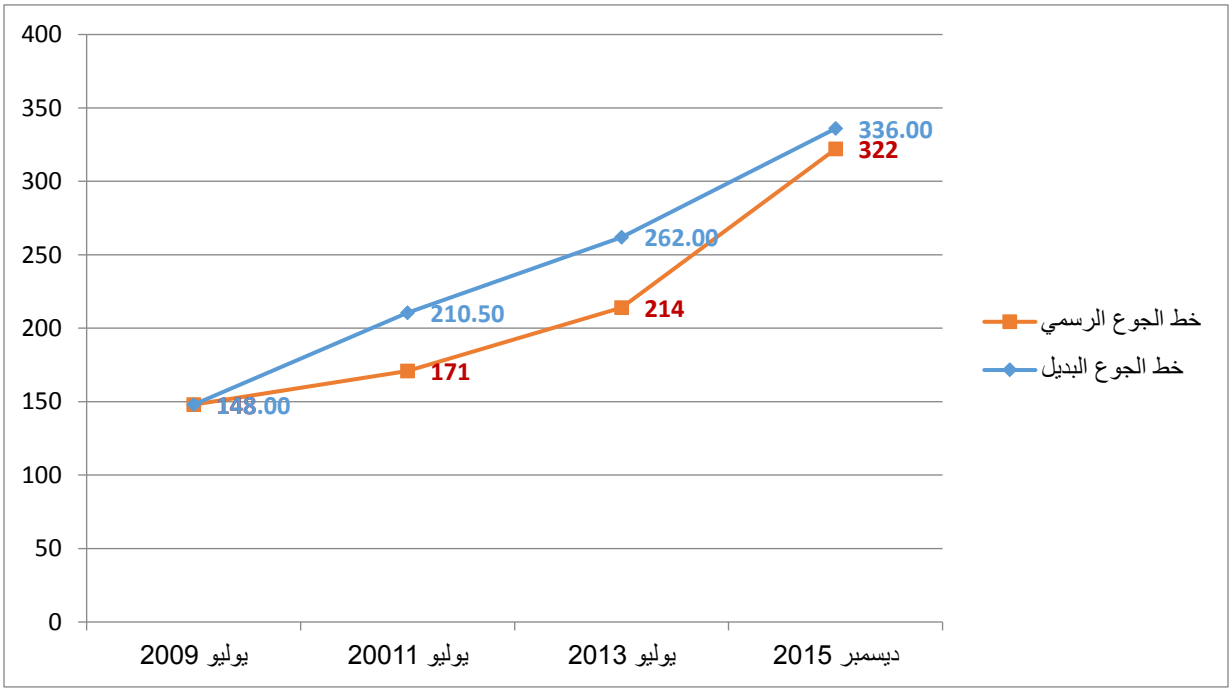

بالطبع لا يمكن افتراض أن المنهجية المقترحة في هذه الورقة لا تحتاج إلى تحديثات غير دورية، أو اجراء مسوحات ميدانية كل فترة لتعديلها أو التأكد من دقتها، لكن ما يرجحه التحليل السابق أن هذه المنهجية البديلة تحتاج بصورة أقل إلى هذه التحديثات غير الدورية، أو ستحتاج إلى وقت أطول حتى يصبح مجموع انحرافاتها السنوية أمرا يستدعي تحديثا غير دوري أو اضافة نسب تضخم تصحيحية لها. والأمر الأكثر أهمية هو أن دقة هذه المنهجية يعني أننا سنمتلك إحصاءات أدق عن الجوعى والفقراء في فترات ما بين التحديثات غير الدوري والمسوحات الميدانية الشاملة.

أخر ما أود أن أشير إليه بخصوص خط الجوع المصري أنه وفقا لتضخم الجوعى عن الفترة من ديسمبر ٢٠١٥ إلى يوليو ٢٠١٧ يفترض أن تكون قيمة خط الجوع في ٢٠١٧ هي ٥٠٩ جنيه شهريا للفرد. وهذا التقدير لم يدخل في حساباته حتى الآن ارتفاع قيمة خط الفقر الدولي في ٢٠١٥. فهذا هو أقل تقدير لخط الجوع وفقا للمنهجية الدولية أو المحلية. اللافت في هذا الرقم أنه بالنسبة لأسرة مكونة من ثلاثة أفراد فقط، يجب أن يكون دخلهم الشهري أكثر من ١٥٢٧ جنيه حتى لا يقعوا في دائرة الجوع.

وهو رقم أعلى من الحد الأدنى للأجور في مصر. الأمر الآخر الجدير بالإشارة أن أسر الجوعى وفقا لبحث الدخل والإنفاق، النسبة الأكبر منها يكون عدد أفرادها ٥ أو ٦. بمعنى أن خط جوع هذه الأسرة سيتراوح بين ٢٥٥٠ و٣٠٥٥ جنيه شهريا.

وفقا للنظام الضريبي المصري وحدود الإعفاءات فيه. لو كان هذه الأسر دخلها يأتي من فرد أو حتى فردين، سيأخذ منهم اقتطاعات ضريبة لو كانوا يعملون في الاقتصاد الرسمي.

نحن لا نتحدث الآن عن نظام حماية اجتماعية أو دعم للجوعى، نحن نتحدث عن نظام ضريبي لا يستطيع استيعاب أن خطوط الجوع قفزت بعنف حتى دخلت في دائرته، لدرجة أن الجوعى يمكن أن يدفعوا ضرائب. تذكر *إي* أننا نتحدث الآن عن الجوعى وليس الفقراء التي ترتفع دخولهم عن دخول الجوعى بنسبة ٣٣% على الأرجح.

ما الذي يحرك خط الفقر المصري؟

مثلما فعلنا مع خط الجوع، تبدأ إجابة هذا السؤال بمعرفة هل خط التضخم العام هو الذي يحرك خط الفقر؟ أو هل يصعدان بنسب متقاربة؟ شكل ٦ يحاول مقارنة نسبة صعود مؤشر التضخم العام وخط الفقر الرسمي في فترة يوليو ٢٠٠٩ إلى ديسمبر ٢٠١٥.

شكل ٦

نسبة التغير في خط الفقر الرسمي مقابل نسبة التضخم العام

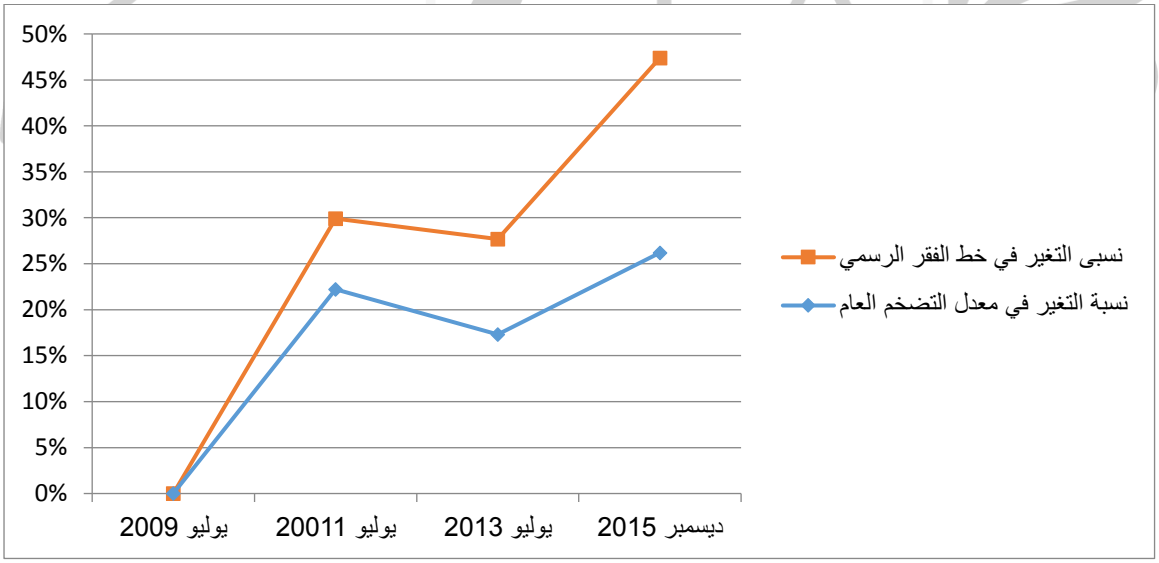

على خلاف النتائج الخاصة بخط الجوع الرسمي، يظهر الشكل أن خط الفقر الرسمي دائما ما يصعد بمعدلات أعلى من خط التضخم العام. أو أن هناك معدل صعود لخط الفقر مختلف وغير مفسر بالمعدل التضخم العام. وهذا الانفصال بين الخطين هو مؤشر مبدئي على دقة إحصاءات الفقر الرسمية في مصر، فهي غالبا لا تستند لمعدل التضخم العام وحده، وهذا الانفصال بين

الخطين هو مؤشر أيضا على التحيز الاحصائي الكبير في حسابات خط الجوع الرسمية. ففي حين أن تضخم الجوعى هو أعلى من تضخم الفقراء والتضخم العام بالطبع، إلا نسب صعود خط الفقر الرسمية كانت أعلى من نسب صعود خط الجوع الرسمية في السنوات 2011 و2013.

السؤال الثاني الذي يجب أن يطرح الآن هو هل يصعد خط الفقر الرسمي وفقا لمعدل تضخم خاص بالفقراء؟

مؤشر أسعار المستهلكين للفقراء:

على غرار المنهجية السابق تفصيلها في مؤشر أسعار المستهلكين الجوع، حاولت الورقة حساب مؤشر أسعار المستهلكين للفقراء. الاختلافات الرئيسية بينه وبين مؤشر الجوعى، هو أولا نسبة الإنفاق على الطعام. في هذا المؤشر ٦٧% من إجمالي دجلهم. وهذه النسبة رغم عدم ورودها صراحة في بيانات بحوث الدخل والانفاق الرسمية، إلا أننا لا يمكن أن نطلق عليها نسبة تقديرية لأسباب متعددة، أولها الإحصاءات الرسمية المصرية نفسها.

يمكن استنتاج نسبة إنفاق الفقراء على الغذاء من خلال نسبة قيمة خط الجوع إلى قيمة خط الفقر المصريين. وفقا للتعريف المصري / البديهي للفقراء. هم مجموعة أشخاص حظهم أوفر من الجوعى، أو يملكون كمية إضافية من الدخل تمكنهم من تجاوز الإنفاق على الطعام لينفقوا على بعض البنود الأساسية الأخرى، وبالتالي فإن نمط انفاقهم مقسم بين ما يسمى رسميا (المكون الغذائي) والمكون غير الغذائي والذي يشمل السكن والتعليم والصحة والمواصلات والملابس والاحذية. وبما أن الحد الأدنى للإنفاق على الغذاء وفقا للمنهجية الرسمية هو قيمة خط الجوع. إذن يمكن للنسبة بين خط الجوع وخط الفقر أن تعبر بدقة عن نسبة إنفاق الفقراء على الغذاء.

النسبة بين خط الجوع وخط الفقر كانت ٧٥% في ٢٠٠٩ _ ٦٧% في 2011 _ ٦٥,٥% في ٢٠١٣ _ ٦٦,٨% سنة ٢٠١٥.

وقد تم اعتماد النسبة الأكثر تكرارا في هذه السنوات لتكون نسبة إنفاق الفقراء على الغذاء في هذه الفترة وهي نسبة قريبة مما ترجحه الإحصاءات الدولية[20] [21]بخصوص نسبة إنفاق الفقراء على الغذاء. وال ٣٣% الباقين من الدخل موزعين على بنود الإنفاق الأساسية بطرق تقديرية كما هو موضح تفصيلا في جدول (٦)

جدول (٦) أنظر الملاحق

اعتمادا على التضخم المحسوب بمؤشر أسعار المستهلكين الفقراء، يحاول شكل (٧) مقارنة نسبة تضخم المستهلكين الفقراء بنسبة تغير خط الفقر الرسمي في السنوات من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٥

[20] Food prices remain high in developing countries, FAO, https://goo.gl/2TxHQv

[21] How High Food Prices Affect The World's Poor, World Food program, September 2012, https://goo.gl/E28AJ3

شكل (٧)

نسبة تضخم المستهلكين الفقراء الرسمية والمحسوبة

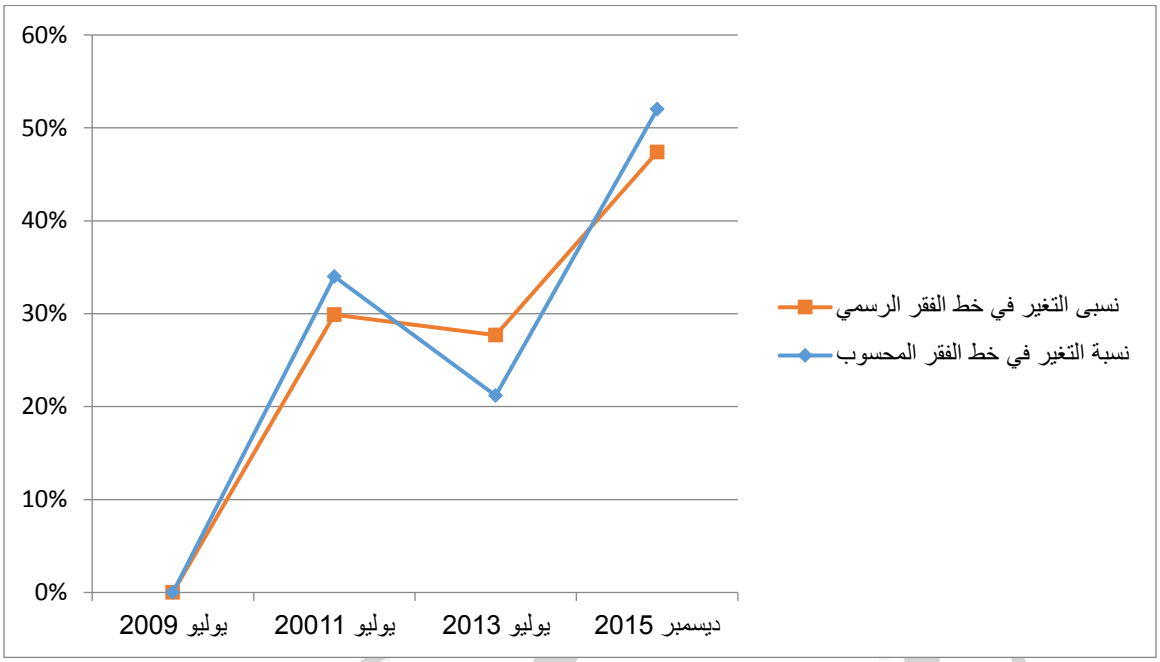

على خلاف ما رأيناه من فجوات كبيرة بين تضخم الجوعى ونسب صعود خط الجوع، يظهر الشكل السابق أن الفجوة بين تضخم الفقراء المحسوب ونسب صعود خط الفقر الرسمي صغيرة بشكل ملحوظ، وحتى تلك الفجوة الموجودة في سنة ٢٠١٣ بين الخطين يمكن إرجاعها إلى الستة أشهر اختلاف في سنة أساس حساب التضخم في بحث ٢٠١٠-٢٠١١ التي سبق ذكرها في قسم " ما الذي يحرك خط الجوع في مصر.

بصيغة رقمية يمكن القول إن الفجوة بين الخطين في السنوات من يوليو ٢٠٠٩ إلى يوليو ٢٠١٣ لا تتجاوز 2.4 %. وهذا الاقتراب في نسب صعود الخطين يمكن اعتباره مؤشرا على أن تحديثات خط الفقر الرسمي هي نسبيا قريبة من نسب التضخم التي يواجهها الفقراء.

ورغم أن نسبة التضخم المحسوب بمؤشر الفقراء في الفترة من يوليو ٢٠١٣ إلى ديسمبر ٢٠١٥ كانت 28.7% إلا أن الحسابات في الشكل السابق فضلت تبني نسبة صعود خط الفقر الدولي في تحديثه ٢٠١٥ وهي ٥٢% وأسباب هذا التفضيل يمكن أن تكون مدخلا جيدا لشرح مدى الثقة التي يجب أن نضعها في مؤشر أسعار المستهلكين الفقراء الذي تم حسابه في هذه الورقة.

إمكانية إنشاء مؤشر أسعار المستهلكين الفقراء في ظل البيانات المتاحة حاليا.

البيانات التي ينشرها جهاز الإحصاء المصري عن الغذاء وأسعاره، مكنتنا من إنشاء مؤشر أسعار مستهلكين جوعى هو على الأرجح أكثر دقة من مؤشر أسعار المستهلكين الفقراء. والمصدر الأساسي لعدم دقة مؤشر الفقراء المحسوب هنا، هو قصور البيانات المتاحة عن أسعار كثير من السلع التي ينفقون عليها. الإنفاق على المسكن ومستلزماته وكذلك المواصلات، يمكن أن يكون مثالا جيدا على هذه المشكلة.

بالنسبة للنقل والمواصلات: نسبة التضخم العام الرسمية في هذا البند محسوبة على نمط إنفاق هو: الإنفاق على شراء السيارات الخاصة بما فيها دفع الأقساط هو ٢٦,٨%، الإنفاق على تشغيل وصيانة المركبات الخاصة هو ٢٥,٨% بينما الإنفاق على خدمات المواصلات مثل ركوب المترو او سيارات التاكسي والميكروباص يمثل ما يقارب ٤٧%.[22] وبما أن هذا البند الأخير هو على الأرجح البند الوحيد الذي ينفق عليه الفقراء في هذه السلة، وهو ممثل فقط بأقل من ٥٠% من نسبة الانفاق على الموصلات في مؤشر التضخم الرسمي، لذا يرجح أن التضخم المحسوب بهذا المؤشر لا يعبر عن التضخم الذي يواجهه الفقراء في بند المواصلات.

رغم وجود هذا الخلل في نمط الإنفاق الرسمي على المواصلات، إلا أن البيانات الرسمية المنشورة عن التحركات التاريخية لأسعار المواصلات العامة والخاصة في مصر لا تمكننا من حساب التضخم الخاص بالفقراء في هذا البند. كل ما نعرفه أن زيادات أسعار المترو الأخيرة وكذلك زيادة تعريفات النقل التي حدثت بسبب رفع أسعار البنزين في ٢٠١٤ و٢٠١٦ و٢٠١٧، كل هذه الزيادات السعرية تظهر بأقل من قيمتها في معدلات التضخم الرسمية لأنها تعالج بنسبة إنفاق ٤٧% فقط وليس ١٠٠% كما يرجح أن ينفق الفقراء.

فيما يخص بند السكن ومستلزماته: يحتوي هذا البند أيضا على معدلات تضخم يرجح أنها أقل كثيرا من معدلات التضخم الذي يواجهها الفقراء، ويصعب تعديل هذه النسب بشكل دقيق لأسباب مشابهة لما تم سرده في بند النقل والمواصلات.

نسبة الإيجارات الفعلية في هذا البند تمثل ٦,٦% من إجمالي الإنفاق على هذا البند، كذلك نسبة الإنفاق على فواتير الكهرباء والغاز وباقي الفواتير تمثل ١٦,٤%. هذان البندان والذي يحسب التضخم العام على أساس أنهم يمثلون ٢٣% فقط من الإنفاق على السكن، يرجح أنهم يمثلون ما يقرب من ١٠٠% من إنفاق الفقراء على السكن، هناك سبب آخر يزيد من التشككات حول التضخم الرسمي في هذا البند وهو أن أكبر نسبة إنفاق في هذا البند على شيء اسمه الايجارات المحتسبة، وهذا البند يعتبر الغلاء فيه تقديري، أي يحسب وفقا للتقديرات الرسمية –وليست السوقية–للارتفاعات في أسعار المسكن.

لهذه الأسباب يرجح بقوة أن نسبة الغلاء الرسمية في بند المسكن ومستلزماته تظهر أقل بكثير من النسب الفعلية للتضخم الذي يواجهه الفقراء، ويمكن ملاحظة هذا بمجرد النظر إلى نسب الغلاء الرسمية في هذا البند ففي السنوات التي صعدت فيها فواتير الكهرباء والغاز والمياه.

جدول 6 يحاول المقارنة بين نسبة صعود أسعار فواتير الاستخدام المنزلي للكهرباء والبوتاجاز والمياه، مقابل نسب التضخم الرسمية في بند المسكن ومستلزماته.

[22] جدول ١-٢ صفحة ١٢،١٣،١٤، بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك المصري ٢٠١٥، المجلد الرابع

جدول 6

السنة	2013/2014	2015/2014	2015/2016	2016/2017	2017/2018
نسبة الزيادة السنوية في فواتير الكهرباء	**3.8%**	**56.8%**	**4.8%**	**46.6%**	**22.4%**
نسبة التضخم السنوي في بند المسكن ومستلزماته	**3%**	**6%**	**5.3%**	**7.7%**	**18.3%**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية ومرصد العمران[23]

هذا الملاحظات حول بند المسكن ومستلزماته والمواصلات ترجح وجود قصور في مؤشر أسعار المستهلكين الرسمي على التقاط التضخم الخاص بالفقراء بدقة كافية، وهو القصور الذي لم يستطع مؤشر أسعار المستهلكين الفقراء في هذه الورقة أن يعالجه لعدم وجود بيانات كافية عن السلسلة الزمنية لأسعار النقل والمواصلات والايجارات الفعلية وفواتير الكهرباء والغاز والمياه الخاصة بالفقراء.

لهذه الأسباب ترجح الورقة ان مؤشر أسعار المستهلكين الفقراء الخاص بها، لم يستطع الانفلات بصورة كبيرة من تحيزات مؤشر أسعار المستهلكين الرسمي ، رغم تعديل نسب الإنفاق على الغذاء فيه والتعديلات الطفيفة لأسعار النقل والمواصلات والمسكن ومستلزماته، وبالتالي يمكن القول أنه وبرغم أن التحديثات الرسمية لخط الفقر تقترب إلى حد كبير مع التضخم المحسوب بمؤشر أسعار الفقراء البديل، إلا أن هذا التقارب لا يعني بالضرورة دقة هذه التحديثات الرسمية، لأن معيار الحكم على دقتها وهو مؤشر أسعار المستهلكين الفقراء، يرجح أنه لازال يحتوي على بعض القصور في التقاط تضخم النقل والمواصلات والسكن ومستلزماته الخاص بالفقراء. ولكن رغم التشكك الذي لا يزال قائما والذي لا يمكن تعديله في ظل البيانات المتاحة حول قياسات الفقر الرسمية في مصر إلا أنها على الأرجح أدق من قياسات الجوع في مصر.

أخر ما أود الإشارة إليه في هذه الورقة، هو أن حجر الزاوية التي تعتمد عليه المنهجية البديلة التي طرحتها الورقة، والذي يعتبر كذلك مصدر القصور الرئيسي في القياسات الرسمية للفقر والجوع، هو الأمر الموجود في الشكل ٨. حقيقة أن ما يوجد في شكل (٨) هم ثلاثة خطوط وليسوا خط واحد كما تحب أجهزة الاحصاء الرسمية أن تراهم. هناك اختلاف في مستوى التضخم يحدث باختلاف مستوى الدخل. وهذه الحقيقة لا يمكن الاستمرار في تجاهلها وتصور أننا سنمتلك صورة دقيقة عن حركة اللامساواة أو عن الفقر والجوع في ظل هذا التجاهل. أحيانا يحدث تقارب بين الخطوط " أحيانا". ولكن هذا التقارب لا يعني إمكانية اختزالهم في خط واحد طوال الوقت. ما حدث من تقارب عارض بين الخطوط في الشكل ٨ هو بسبب أنه في وقت ما كانت نسب الغلاء في جميع بنود الإنفاق متقاربة، وهو أمر يصعب حدوثه واستمراره لوقت طويل، ستعاود الخطوط التي كانت متباعدة في الابتعاد

[23] بيانات التضخم في بند السكن في الجدول من الجهاز المركزي للإحصاء أما بيانات الزيادة في فواتير الكهرباء على الشرائح الأفقر، تقرير حقائق الكهرباء لسنة 2017-2018، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية ومرصد العمران.

ثانية عن بعضها، حينها لو كنا لا نملك مؤشرات لقياس التضخم على أساس الدخل، كما هو الحال الآن، سيحدث انحراف في كثير من قياساتنا الاقتصادية ومنها قياسات الفقر والجوع.

شكل رقم 8

التضخم العام وتضخم الفقراء وتضخم الجوعى

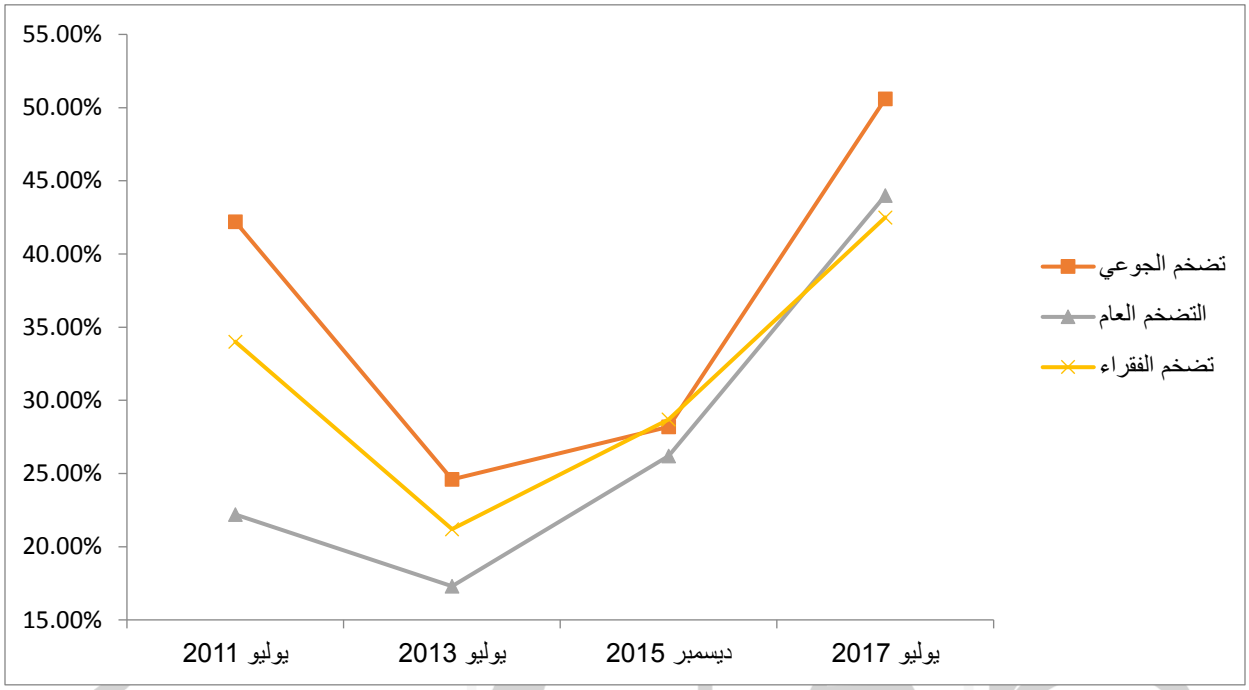

ملاحق

جدول 3 مؤشر أسعار المستهلكين الجوعى

	نسبة الانفاق			July 2009 to July 2011 معدل التضخم%	July 2011 to July 2013	July 2013 to Dec 2015	Dec 2015 to July 2017
التضخم الإجمالي	**100%**			**42.221**	**24.613**	**28.203**	51.44
خضروات وفاكهة ومنها:	**25%**			**13.976**	**9.5939**	**12.532**	9.69
		3%	بطاطس	1.3002	2.2737	0.7062	-0.87
		3.30%	طماطم	4.0425	-0.5676	1.914	0.1155
		1.25%	بصل	1.7988	-0.0788	0.9285	1.4875
		1%	ثوم بلدي	0.6915	-0.2873	0.9285	1.17
		1%	لمون وفلفل وجزر	0.23	-0.003	0.23	1.57
		3%	باذنجان رومي	0.225	3.18	-0.453	3.012
		3%	كوسة وكرنب	0.225	0.057	2.406	0.1
		2%	خيار	1.206	1.062	1.6	-0.14
		3.30%	فاصوليا	2.409	1.1418	1.2969	0.1914
		4.40%	فواكه	1.848	2.816	2.9744	3.0536
حبوب وخبز ومنها	**24.200%**			**16.628**	**3.105**	**3.974**	9.63
		10%	أرز (سائب ومعلب)	10.24	1.34	0.4	4.82
		4%	قمح	1.236	0.477	0.438	2.346
		8%	فول	5.152	1.288	3.136	2.464
		3.20%	خبز	0	0	0	0
لحوم ودواجن وأسماك	**17.50%**			**6.6325**	**5.4775**	**4.0775**	**10.238**

			متوسط سعر				
			كيلو اللحم البقري البلدي				
			كيلو الدجاج الأبيض				
			كيلو سمك بلطي				
ألبان وجبن وبيض ومنها:	**16.70%**			**3.0506**	**5.0913**	**5.9072**	**7.2783**
		10%	متوسط سعر سلة الأجبان واللبن	1.59	1.48	4.46	4.27
		6.70%	بيض	1.4606	3.6113	1.4472	3.0083
السكر والأغذية السكرية والزيوت والدهون	**10.60%**			**0**	**0**	**0**	**11.235**
		4.70%	سكر	0	0		
		5.90%	الزيوت والدهون	0	0		6.8103
							4.425
مشروبات وأغذية أخرى	**5.70%**			**1.938**	**1.3452**	**1.7132**	**3.3687**

جدول 5

نسب الإنفاق في مؤشر معامل القوة الشرائية PPP لمصر 2011

Table D2 DETAILED RESULT: Expenditure shares (GDP = 100)

EXPENDITURE SHARES (GDP = 100)an Economy	Gross domestic product	Actual individual consumption	Food and nonalcoholic beverages	Alcoholic beverages, tobacco, and narcotics	Clothing and footwear	Housing, water, electricity, gas and other fuels	Furnishings, household equipment and maintenance	Health	Transport	Communication	Recreation and culture	Education
(00)	(01)	(02)	(03)	(04)	(05)	(06)	(07)	(08)	(09)	(10)	(11)	(12)
Egypt, Arab Republic	100.0	79.5	33.3	2.6	4.8	10.4	3.8	7.3	4.7	2.0	2.4	5.3

Restaurants and hotels	Miscellaneous goods and services	Net purchases abroad	Individual consumption expenditure by households	Individual consumption expenditure by government	Collective consumption expenditure by government	Gross fixed capital formation	Machinery and equipment	Construction	Other products	Changes in inventories and valuables	Balance of exports and imports	Domestic absorption	Individual consumption expenditure by households without housing
(13)	(14)	(15)	(16)	(17)	(18)	(19)	(20)	(21)	(22)	(23)	(24)	(25)	(26)
2.5	5.6	-5.2	75.6	4.0	7.5	16.7	7.8	8.5	0.5	0.4	-4.1	104.1	68.6

جدول 6

مؤشر أسعار المستهلين الفقراء

	نسبة الانفاق	July 2009 to July 2011 معدل التضخم%	July 2011 to July 2013	July 2013 to Dec 2015	Dec 2015 to July 2017
التضخم الإجمالي	**100%**	**34.079**	**21.247**	**28.731**	42.527
الطعام		28.27	16.48	18.9	33.9
67%					
تعليم				4.38	1.54
10%		2.624	2.191		
ملابس					
3%		0.744	0.321	0.474	1.068
مسكن ومستلزماته					
13%		1.3	1.625	3.003	2.925
رعاية صحية		0.248	0.381	0.744	1.383
3.00%					
مواصلات		0.893	0.249	1.23	1.711
4.00%					

- التضخم في بند الطعام في هذا المؤشر مماثل للتضخم في مؤشر أسعار المستهلكين الجوعى.
- تم حساب معدل التضخم لهذه الفترة على أساس أن الرقم القياسي لجميع بنود الإنفاق كان مساويا للرقم القياسي العام وهو 93.7 لشهر يوليو 2009 لسنة الأساس يناير 2010.
- التضخم في هذا البند محسوب على أساس (50% من نسبة الإنفاق به مضروبة في معدل التضخم الرسمي في البند، وال 50% الاخرين مضروبين في نسبة الزيادة في أسعار فواتير الكهرباء والغاز والمياه بمتوسط زيادة 33.5%).